أ-د/ إبراهيم أبراش

المشاركة السياسية في منظمة التحرير على قاعدة الالتزام بالوطنية الفلسطينية

استلهام تجربة الولادة الثانية للمنظمة 1968

مقدمة
بعد سنوات من تهميش وتغييب منظمة التحرير الفلسطينية اتفقت الفصائل والأحزاب على فتح ملف منظمة التحرير والعمل على إعادة بنائها وتفعيلها، وهذا ما أكدت عليه كل التفاهمات وأوراق المصالحة الفلسطينية – إعلان القاهرة يناير 2005، وثيقة الوفاق الوطني مارس 2006،الورقة المصرية للمصالحة ديسمبر 20011 وأخيرا اتفاق الدوحة 2012- .

 لكن التحولات الداخلية والعربية والدولية ، والاتفاقات السياسية التي وقعتها منظمة التحرير مع إسرائيل والتحولات الكبيرة التي جرت على نخبة منظمة التحرير والقيادة السياسية ،وصدور قرار بدولة فلسطينية بصفة مراقب، الخ ، كل ذلك يضع تحديا كبيرا أمام استنهاض المنظمة سواء من حيث بنيتها وتشكيلاتها أو من حيث أهدافها ووظيفتها.

الاستنجاد بمنظمة التحرير اليوم مرجعه أنها إطار استطاع توحيد الشعب الفلسطيني في فترة سابقة ولأنها تحضا بصفة تمثيلية عربية ودولية،ولكن التغيرات في الجغرافيا والأيديولوجيا والسياسة يجعل منظمة التحرير الأولى بمفرداتها الثلاث: منظمة ، تحرير، وفلسطين، لا تنطبق على واقع حال المنظمة الراهن أو منظمة التحرير المأمولة،حيث لم تعد المنظمة تمارس أو قادرة على ممارسة دورها بتنظيم كل الشعب وتعبئته لا داخل فلسطين ولا خارجها، ولم تعد المنظمة تمارس أو قادرة على ممارسة دورها كحركة تحرر وطني تمارس الكفاح المسلح لتحرير فلسطين ، كما أن فلسطين التي تم التوافق حولها بين الفصائل ليست فلسطين التي يتحدث عنها الميثاق – من البحر إلى النهر – بل فلسطين حسب قرارات الشرعية الدولية وربما حسب ما ستتمخض عنه المفاوضات.

لا يعود افتقاد المنظمة للقدرة على التحكم في الأمور وتوجيهها وفي الحفاظ على قوة الدافعية والتمثيل التي كانت عليه إلى ظهور أحزاب من خارجها تنازعها تمثيل الشعب الفلسطيني ، بل يعود لخلل بنيوي ووظيفي سابق في المنظمة تعزز بعد قيام السلطة 1994 ثم مع الانقسام 2007 ، الأمر الذي يتطلب في بحث الإشكالات الداخلية المنظمة قبل بحث وسائل إدماج حركتي وحماس والجهاد واالمبادرة الوطنية وغيرهما، وإعادة النظر في التلازم والاشتراط ما بين إعادة بناء وتفعيل المنظمة وإنهاء الانقسام المرتبط بالصراع على السلطة ،كذلك الخروج من اشتراط إعادة بناء وتفعيل المنظمة بإجراء انتخابات مجلس وطني ومجلس تشريعي ورئاسية ،وخصوصا أنه لم يحدث في تاريخ المنظمة أن تم انتخاب أعضاء المجلس الوطني والظروف الفلسطينية والعربية اليوم ليست أفضل حالا من الماضي،أيضا التفكير الجاد إن كان يجب إعطاء الأولوية لإعادة بناء وتفعيل المنظمة أم العمل على تحويل القرار ألأممي بالاعتراف بفلسطين دولة مراقب إلى ممارسة سيادية على الأرض من خلال الاشتباك المباشر مع الاحتلال بدلا من المراهنة على المفاوضات. ومع ذلك فإن استنهاض المنظمة لتمثل الكل الفلسطيني وتلملم الحالة الوطنية المنقسمة على ذاتها ،يبقى الممكن الفلسطيني في ظل المتغيرات وموازين القوى الراهنة.

استحضار بدايات تأسيس منظمة التحرير ضروري لأنه سيخفف من حالة اليأس والإحباط التي تنتاب البعض تجاه إمكانية إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني سواء اخذ تسمية منظمة التحرير أو غيرها من التسميات، فالظروف التي عاصرت تأسيس المنظمة وما صاحب ذلك من جدل وما دهم المنطقة من أحداث – حرب حزيران 1967- تتشابه نسبيا مع الظروف التي نعيشها اليوم، فالمنظمة ظهرت عام 1964 وسط خلافات عربية عربية وصراعات حزبية وعقائدية – قومية وشيوعية ووطنية – وكانت كثير من الأحزاب الفلسطينية خارج المنظمة ،أيضا كانت غزة والضفة تحت الاحتلال كما هو الحال اليوم ،ومع ذلك فإن الإرادة بإحياء الوطنية الفلسطينية استطاعت التغلب على كل العقبات وتمكن الوطنيين الفلسطينيين من إخراج الشعب الفلسطيني من حالة التيه والوصاية المفروضة عليه، وتم إعادة بناء المنظمة وتصحيح مسارها في ولادتها الثانية عام 1968 لتستوعب كل القوى الفلسطينية وتتحرر من وصاية الأنظمة والإيديولوجيات العربية الرسمية.

القوى الفلسطينية الجديدة ،خصوصا حماس والجهاد والمبادرة الوطنية ،فرضت حضورها في المشهد السياسي نتيجة ممارستها العمل العسكري – كما جرى مع حركة فتح والفصائل الفدائية منتصف الستينيات – وهو الأمر الذي يبرر مطالبتها بالمشاركة في القرار الوطني والمشاركة في تمثيل الشعب الفلسطيني ، وهذا من حقهما إن التزمتا بالوطنية الفلسطينية مرجعية وهوية وانتماء . لذا نتمنى أن يتم الاشتغال على إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير دون انتظار أو الخضوع للمتغيرات العربية من حولنا ،ودون ربط ذلك بإجراء انتخابات متزامنة للمجلس الوطني وللمجلس التشريعي وللرئاسة ، فلإنهاء الفصل بين غزة والضفة وإعادة توحيدهما في إطار سلطة وحكومة واحدة استحقاقات وشروط ليس الفلسطينيون وحدهم اللاعب الوحيد فيها، بينما يمكنهم الاشتغال على إعادة بناء وتفعيل المنظمة بتحرر من الشروط والضغوط الخارجية.

**المحور الأول**

**الولادة الثانية لمنظمة التحرير 1968: تجربة تُستلهم وإنجاز يمكن المراكمة عليه**

لم يكن سر قوة منظمة التحرير منذ بداياتها الأولى يكمن في قوتها العسكرية بل في قوتها المعنوية والرمزية حيث شكلت منظمة التحرير إطارَاَ جبهوياَ عريضاَ مثل كل طبقات وشرائح الشعب الاجتماعية والسياسية وعبرت عن طموحاتهم،وحتى الفصائل والقوى التي كانت تعارض نهج المنظمة لم تكن تنكر الصفة التمثيلية لها، فمنذ تأسيسها جسدت التعددية والشراكة السياسية بصورة مبدعة لم تعرفها أية من الدول العربية التي كانت تعيش في ظل أنظمة الحزب الواحد أو أنظمة ملكية لا تعرف التعددية والشراكة السياسية .لم تكن الشراكة السياسية مؤسسة على ما تفرزه صناديق الانتخابات ولم تقم على المصالح والسعي للمنافع، بل كانت مشاركة في التضحية والعطاء ومشاركة في القرار الوطني،ما منح المنظمة قوة الحضور والتمثيل الفلسطيني هو قدرتها على استيعاب أحزاب بمرجعيات أيديولوجية قومية وماركسية دون اشتراط تخلي هذه الأحزاب عن أيديولوجياتها أو علاقاتها الخارجية ،ولكن في المقابل وطنت الأحزاب أيديولوجيتها لتصبح جزءا من المشروع الوطني.0595155100

بات وضع قيادة منظمة التحرير وخصوصا احمد الشقيري محرجا بعد هزيمة حزيران 1967 لأنه راهن على الجيوش والأنظمة العربية وكان له مواقف متحفظة تجاه الأحزاب والعمل الفدائي، وقد استشعرت قيادة منظمة التحرير بحرج وضعها بعد هزيمة حزيران وحاولت أن تجاري الحالة الشعبية الفلسطينية المطالبة باللجوء للكفاح المسلح لتحرير فلسطين بدلا من المراهنة على الجيوش العربي التي هزمت خلال أيام ، إلا أن هذه الحيلة لم تنطل على حركة فتح التي وجهت يوم 9-12-1967 مذكرة إلى مؤتمر خارجية الدول العربية مشككة في تصريحات الشقيري ومطالبة الإعلام العربي بعدم التعامل معه،وفي 14 من نفس الشهر رفع سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة مذكرة للشقيري يطلبون فيها بتنحيته عن الرئاسة ،كما طالبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بيان لها يوم 18-12- 1967 بتنحية الشقيري ،كل ذلك دفع الشقيري لتقديم استقالته إلى الشعب الفلسطيني يوم 24 -12 من نفس العام وقبلتها اللجنة التنفيذية في اليوم نفسه.

 بعد نقاشات ووساطة أطراف فلسطينية تم عقد مؤتمر في بيروت يوم 17-3-1968 حضرته حركة فتح والجبهة الشعبية تم فيه الاتفاق على تشكيل مجلس وطني من مئة عضو ، وتم عقد اجتماع ثان يوم 4-4 تم فيه الاتفاق على تشكيل لجنة تحضيرية تتولى اختيار أعضاء المجلس الوطني بالتساوي بين المنظمات الثلاثة – فتح والشعبية وجيش التحرير التابع للمنظمة ، إلا أن معركة الكرامة 21 مارس من نفس العام ساهمت في تعزيز موقف حركة فتح وفرضت معادلة جديدة.

في يوليو 1968 عقد المجلس الوطني دورته الرابعة تحت رئاسة حركة فتح و تمت تنحية احمد الشقيري وتنصيب يحيى حمودة رئيسا للمنظمة لعدة أشهر إلى أن تم تنصيب ياسر عرفات رئيس حركة فتح رئيسا للجنة التنفيذية للمنظمة وتم تغيير أسم الميثاق من الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني مع تغيير بعض البنود لتعبر عن الوطنية والاستقلالية الفلسطينية بشكل أكثر وضوحا،وقد تمحورت التعديلات على ثلاثة قضايا : اعتبار الكفاح المسلح الطريق الوحيد لتحرير فلسطين ،الانتقال من القومي إلى الوطني كما تجسد في اسم الميثاق الجديد،استقلالية القرار الوطني،كما تمت إعادة تشكيل المجلس الوطني حيث اتفقت التنظيمات الفدائية على تشكيل مجلس وطني من مئة عضو غالبيتهم من المنتسبين للعمل الفدائي وخصوصا من حركة فتح و كان نصيب هؤلاء أربعين عضوا وكان لجيش التحرير عشرين عضوا ووزعت بقية المقاعد على التنظيمات الشعبية والمستقلين.

إذن بالتوافق والتراضي بين الأحزاب الفلسطينية تم اختيار أعضاء المجلس الوطني الجديد وكانت قيادة منظمة التحرير ممثلة بالمجلس الوطني السابق متجاوبة مع الأمر بل مشاركة فيه لأنها شعرت أنه لم يعد ممكنا بقاء الأمور على حالها وخصوصا بعد استقالة الشقيري، وهكذا بقرار من المجلس الوطني تم تعديل المادة (30) من النظام الأساسي وكانت صيغة القرار : " يحل المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة بتاريخ 10-7-1968 محل المجلس الوطني الانتقالي السابق لمنظمة التحرير ويمارس جميع الصلاحيات المنوطة به بمقتضى هذا النظام " . كانت قاعدة المجلس الوطني تتوسع مع مرور الأيام بحيث لم تعد منظمة أو حركة فلسطينية أو مؤسسة شعبية إلا ممثلة في منظمة التحرير،فالمنظمة لم تكن علبة مغلقة أو إطارا مقفلا مقتصرا على حزب أو أحزاب بعينها ،فكل حزب جديد أو اتحاد شعبي جديد يظهر على الساحة يصبح تلقائيا جزءا من منظمة التحرير التي هي تحالف لكل القوى المناضلة من اجل تحرير فلسطين وهو ما تم تأكيده في نصوص الميثاق.

بعد 1969 باتت المنظمة تمثل فعلا كل الشعب الفلسطيني بتياراتهم المتعددة – القومية واليسارية والوطنية – أما الفلسطينيون المنضوون في أحزاب دينية وخصوصا جماعة الإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي فكانوا بعيدين عن الانشغالات الوطنية حيث لهم مشروعهم الإسلامي الخاص بهم ،كما أنهم كانوا رافضين العمل الفدائي بالإضافة إلى خلافهم مع الأنظمة العربية وخصوصا نظام جمال عبد النصر. ومن هذه الصفة التمثيلية لم تغلق المنظمة أبوابها أمام أي فلسطيني أو فصيل فلسطيني يسعى للنضال من اجل التحرير بل ذهب ميثاق المنظمة أبعد من ذلك معتبرا بان أي فلسطيني هو تلقائيا عضو في المنظمة وهو أمر قد يبدو متناقضا مع مبدأ حرية الانتماء ولكن يمكن تفهم هذا الأمر إذا عرفنا بأن المنظمة لم تضع شروطا للانتماء لها حيث نصت المادة 4 من الميثاق على: " الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيون في منظمة التحرير الفلسطينية يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة".

بالرغم من كل ملابسات وتحديات تأسيس المنظمة إلا أنها استطاعت أن تخرج القضية الفلسطينية من تحت الوصاية العربية وان تعبر عن الهوية الفلسطينية الجامعة لكل التيارات ،حتى وإن وجدت خلافات عقائدية أو أيديولوجية بين فصائل المنظمة فإن قيادة المنظمة والحرص الوطني من الجميع كانا كفيلان بتجسير الفجوة بين المواقف أو إدارة الخلافات بطريقة لا تسيء إلى القضية الوطنية .

 الأسباب التي صيرت المنظمة ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني ، التالية:-

1. إنها عبرت عن الهوية الوطنية الفلسطينية التي كانت معرضة للتبديد، و أخرجت الشعب الفلسطيني من حالة اللجوء والوصاية واليأس والإحباط وجعلت القضية الفلسطينية قضية شعب يناضل من اجل الحرية والاستقلال؟.
2. ممارستها الكفاح المسلح قي مواجهة العدو، فصفتها التمثيلية للشعب واعتراف العالم بها استمدا من حضورها كحركة تحرر وطني وانطلاقا من حق الشعوب بتقرير مصيرها الوطني.كان العمل الفدائي داخل الكيان الصهيوني أو عبر الحدود الأردنية واللبنانية أو خارج فلسطين هو ما جعل الشعب الفلسطيني يلتف حول فصائل المقاومة وخصوصا حركة فتح وبالتالي حول المنظمة عندما سيطرت هذه الفصائل على المنظمة عام 1968،وكان عام 1974 عام الاعتراف بها ممثلا شرعيا ووحيدا هو عام ظهور إستراتيجية جديدة توفق ما بين المقاومة والنضال السياسي والدبلوماسي.
3. كانت قوة المنظمة مستمدة بالإضافة إلى ذلك من حفاظها على استقلالية القرار الوطني في مواجهة كل التحديات الخارجية.ما كانت المنظمة تستحق صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب لو لم تكن تملك قرارا مستقلا بالرغم من التحديات والمعارك التي خاضتها المنظمة للحفاظ على استقلالية هذا القرار والمزالق الناتجة عن التفسير السيئ والممارسة الخاطئة أحيانا لاستقلالية القرار.
4. كونها إطارا جامعا للكل الفلسطيني مفتوحا للفلسطينيين جميعا أفرادا وجماعات بغض النظر عن الأيديولوجيات،ففيها تعايشت مختلف الأطياف السياسية، يسارية وقومية وعلمانية وإسلامية ووطنية،مسلمون ومسيحيون ويهود.

إذن منظمة التحرير التي نتحدث وندافع عنها هي المنظمة الملتزمة بالشروط المشار إليها أو التي لم تفقد الإمكانية لتصحيح نفسها لتكون كذلك،منظمة تحرير تحمل وتحمي المشروع الوطني التحرري الذي لم يُنجز بعد،وبالتالي فإن الحق بقيادة منظمة التحرير ليس حكرا على أحد،لا أشخاص ولا أحزاب ، بل ملك لمن يستطيع أن يكون أمينا لما مثلته المنظمة ولمن يقدر أن يحمل ويحمي هذا المشروع،كما أن مجرد الانتماء للمنظمة أو تبوء مواقع قيادية في ظروف تاريخية سابقة لا يمنح شرعية لأحد.إن أي حزب أو قائد أو حكومة لا يمكنه الزعم بالشرعية لمجرد عمله تحت مظلة المنظمة فالتاريخ لا يمنح شرعية سياسية لأحد وكذا الحال فإن الدين لا يمنح شرعية سياسية لأحد، بل الشرعية تُستمد من الالتزام بروح المنظمة وبرنامجها التحرري بكل مضامينه.

**المحور الثاني**

**مقترحات حول إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير**

ربطت الورقة المصرية للمصالحة ما بين إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإنهاء الانقسام بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة،وقد تجلى هذا الربط من خلال اشتراط انتخابات متزامنة للمجلس الوطني وللمجلس التشريعي وللرئاسة،وفي ظني سيكون من الخطورة رهن إعادة بناء وتفعيل المنظمة بمآل الانقسام لأن ما جرى في 14 يونيو 2007 ليس بسبب خلافات بين فتح ومعها السلطة من جانب وحماس من جانب آخر،حتى الصورة التي راجت حول كون الخلاف يدور بين مشروع إسلامي تقوده حركة حماس ومشروع وطني تقوده حركة فتح لا تعكس الواقع تماما أو لا تعبر عن كل المشهد ،بل كانت تسويقا للخلاف يخفي حقيقة المخطط، ويضفي شرعية ما على كل طرف ،حيث يسمح لحماس بأن تزعم بأنها تمثل المشروع الإسلامي الجهادي ،ويسمح لحركة فتح والسلطة للزعم بأنهما يمثلان المشروع الوطني .
ما جرى ويجري بشأن الانقسام هو مخطط استراتيجي إسرائيلي شارك فيه بشكل مباشر أو غير مباشر- بعلم ومشاركة من البعض وبجهل من آخرين - مَن يُفترض أنهم أعداء:قيادات من فتح والمنظمة والسلطة ، وقيادات من حماس، وإسرائيل وواشنطن ،ولعبت أنظمة عربية دور العراب .

وعليه، لم تكن كل الذرائع التي تقول بها فتح وحركة حماس لتبرير عدم نجاح الحوارات أو للتهرب من المصالحة أو لتبرير الانقسام وما ترتب عليه من تداعيات في الضفة وغزة ...،لم تكن هذه الذرائع صحيحة . فتح وحماس ومصر الراعية للمصالحة يدركون أن لا مصالحة تنهي الانقسام إلا ارتباطا بالتسوية السياسية،فلا ينُتظر أن تؤسِس المصالحة التي ترعاها الحكومة المصرية ، حكومة مقاومة أو حكومة تنقلب على السلطة والتزاماتها،وحتى مصر لن ترعى أو تقبل بمصالحة تؤدي لهذه النتيجة – خصوصا بعد سيطرة الجيش على السلطة -،وحيث أنه لا يوجد أفق لنجاح تسوية خطة خارطة الطريق أو أية تسوية سياسية ناجزة ،فلا مصالحة فلسطينية تؤسِس لسلطة وحكومة واحدة في الضفة وغزة .

بعد كل ما جرى يجب التفكير بعقلانية وواقعية بمصالحة ولكن ضمن مفهوم جديد وأسس وطنية جديدة خارج استحقاقات التسوية واستحقاقات الصراع على السلطة ،مصالحة تؤسس لمشروع وطني جديد ليس مشروع سلطة وحكومة بل مشروع حركة تحرر وطني ،مشروع يشكل بديلا لنهج التدمير الذاتي الذي تمارسه الفصائل بحق قضيتنا وشعبنا.هذا المشروع حتى يكون وطنيا بالفعل يجب أن يكون مشروع الكل الفلسطيني في الداخل والخارج وهذا يتطلب تفعيل دور نصف الشعب الفلسطيني الذي رُكن على الرف منذ توقيع اتفاقات أوسلو،وان يضع هذا المشروع على سلم اهتماماته رفع الحصار عن قطاع غزة ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس.مدخل هذا المشروع ليس بالضرورة الانتخابات التشريعية والرئاسية وليس التوافق على حكومة وحدة وطنية بل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتستوعب الكل الفلسطيني،لو تمكنا من بناء منظمة التحرير على أسس جديدة وبقيادة جديدة فسيكون حل بقية القضايا أيسر كثيرا، والورقة المصرية للمصالحة يمكن البناء عليها بعد تعديلها وخصوصا بعد سقوط حكم الإخوان في مصر.

قبل التقدم بمقترحاتنا حول آلية إعادة بناء المنظمة ، لنا أن نتساءل : ماذا لو أعلنت حركتا حماس والجهاد عدم رغبتهما بالانضواء في منظمة التحرير من منطلق أنهما تمثلان مشروعا إسلاميا متعارضا مع المشروع الوطني الذي تمثله المنظمة ؟ أو ماذا لو فشلت الحوارات حول تطوير منظمة التحرير ؟ . هل ستبقى منظمة التحرير على حالها من العجز والفشل حيث اللجنة التنفيذية شاهد زور على ما يجري ؟ ولماذا لا تفكر الفصائل المنضوية الآن في المنظمة في تطوير وتفعيل المنظمة لمواجهة التحديات الجسام التي تواجه القضية الوطنية كالمفاوضات وغيرها ؟ .إن انتظار دخول حماس والجهاد للمنظمة حتى يتم تفعيلها إنما يثير كثيرا من الشكوك صلاحية المنظمة القائمة في التصدي للمهام الكبيرة التي تواجه القضية الوطنية بل قد تشكك في شرعية كل تصرفاتها.

إعادة بناء منظمة التحرير يعني التعامل مع شعب قوامه أكثر من اثني عشر مليون فلسطيني في الداخل وفي الشتات، يتطلب تفعيل دور نصف الشعب الفلسطيني الذي رُكن على الرف منذ توقيع اتفاقات أوسلو دون تجاهل الأوضاع في غزة والضفة،الأمر الذي يتطلب أن تضع المنظمة الجديدة على سلم اهتماماتها رفع الحصار عن قطاع غزة ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس. لن تنجح أية مصالحة أو شراكة سياسية أو مشروع وطني إن بقي أي فصيل فلسطيني خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية،لأن منظمة التحرير ليست حزبا أو فصيلا بل الكيانية السياسية التي يعترف بها العالم اجمع. منظمة التحرير الجديدة يجب أن تعيد الاعتبار للأبعاد القومية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية على أسس جديدة لا تجعل المشروع الوطني ومجمل القضية ملحقة بهذا البعد أو ذلك.

انطلاقا من التفاهمات والاتفاقات التي تمت بين حركتي فتح وحماس ووافقت عليها غالبية الأحزاب والقوى السياسية ،ومع افتراض جدية الرغبة عند حماس والجهاد في دخول منظمة التحرير ، ومع افتراض أن الأحداث الأخيرة في مصر لن تؤدي لفتح ملف المصالحة مجددا أو تأجيل تنفيذه لحين استقرار الأوضاع في مصر راعية ملف المصالحة . نقدم المقترحات التالية حول آلية إدماج حركتي حماس والجهاد الإسلامي والمبادرة الوطنية في منظمة التحرير:-

1. التراضي والتوافق بديل عن الانتخابات

بالرغم من أن الانتخابات عنوان رئيس للديمقراطية وهي المقياس الأول على شرعية من يتولى السلطة والحكم في الأنظمة الديمقراطية المستقرة،إلا أن آلية الانتخابات ليست مدخلا وحيدا لحل الإشكاليات السياسية لشعب يخضع للاحتلال ومنقسم انقساما حادا أيديولوجيا وجغرافيا ،وقد رأينا كيف أن نتائج انتخابات يناير 2006 بدلا من أن تحل استعصاءات النظام السياسي زادت الأمور سوءا وأدت إلى حرب أهلية ثم الانقسام الذي

نعيشه اليوم وما يجري في مصر بعد ثورة 30 يوليو يبين عقم الانتخابات لوحدها في حل إشكالات النظام السياسي . لذا نرى أن التوافق والتراضي مدخل يجب التفكير به وأخذه بعين الاعتبار في عملية إعادة بناء المنظمة إلى حين توفر الظروف المناسبة للانتخابات.

1. مجلس تأسيسي للإشراف على عملية إدماج حماس والجهاد الإسلامي والمبادرة الوطنية
في حالة تعثر إجراء الانتخابات كما نصت على ذلك ورقة المصالحة ،يمكن إبداع طرق أخرى لتجديد المجلس الوطني، وأول وأهم سؤال يجب التصدي له في سياق الحديث عن إعادة بناء واستنهاض منظمة التحرير هو الجهة التي ستتولى تلك المهمة،فإذا كانت الأحزاب والسلطتان والحكومتان مأزومين بل تُحملها الجماهير مسؤولية الأزمة فكيف يمكن الاطمئنان إليها لتقوم بعملية إعادة البناء ؟.

الآلية التي نراها للقيام بمهمة إعادة البناء هي توسيع الإطار المؤقت المكلف ببحث تطوير منظمة التحرير الذي تم الاتفاق عليه في القاهرة من خلال إشراك ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والاتحادات الشعبية وشخصيات وطنية أكاديمية ومهنية من الداخل والخارج ليصل العدد حوالي المائة عضوا ، وتكون عملية التوسيع بالتوافق كما جرى مع الأعضاء الأوائل للإطار المؤقت ،على أن لا تزيد نسبة ممثلي الأحزاب والفصائل عن نصف أعضاء الإطار القيادي الجديد.

 يصبح الإطار الجديد الموسع بمثابة (مجلس تأسيسي) تُشكل من داخلة لجنة تسمى ( لجنة الميثاق) – ويمكن الاستعانة إن دعت الضرورة بشخصيات قانونية فلسطينية وعربية وإسلامية – تقوم بوضع مسودة الميثاق الوطني الجديد – ويمكن الاستفادة في ذلك من وثيقة الوفاق الوطني ومجمل تفاهمات المصالحة - ،ويتم عرض مشروع الميثاق الجديد على المجلس التأسيسي لأخذ المصادقة عليه ويجب أن تكون المصادقة أو التصويت بثلثي أعضاء المجلس التأسيسي، بعدها يتم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية من داخل المجلس التأسيسي.

وفي حالة تعثر إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني كما نصت على ذلك وثيقة المصالحة يصبح المجلس التأسيسي أو الإطار القيادي المؤقت الموسع بمثابة المجلس الوطني الفلسطيني الجديد. و يمكن لهذا المجلس أن يقترح مسمى بديلا لمنظمة التحرير إن لزم الأمر ويتم مراسلة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والعربية لاعتماد المسمى الجديد،أيضا إعادة صياغة وتحديد علاقة منظمة التحرير بالسلطة الوطنية وبالدولة التي اعتمدت كمراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولمزيد من الضمانات نقترح مشاركة ، بالحضور الرمزي فقط، لممثلين عن جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة في كل خطوات عملية إعادة البناء باعتبار المنظمة عضو في هذه المنظمات.

ونظرا لان شعبية الفصائل غير ثابتة حيث تؤثر أحداث طارئة وغالبا خاضعة لاعتبارات خارجية ،على ارتفاع وانخفاض شعبيتها – بالنسبة لحركة حماس :مقاومة وضحايا ردا على عدوان إسرائيلي ،صعود وتراجع الإسلام السياسي،وبالنسبة لحركة فتح : الموقف من المفاوضات،الوضع المالي للسلطة ،صدور قرارات دولية ،فإننا نقترح المساواة في المقاعد بين حركتي فتح وحماس ،والمساواة في المقاعد بين الجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي .و في حالة إجراء انتخابات تشريعية داخل الضفة وغزة لاحقا يصبح أعضاء المجلس التشريعي أعضاء في المجلس الوطني – وهذا يفترض أن لا يرشح نفسه لعضوية التشريعي من كان عضوا في المجلس الوطني – وبالتالي فإن الانتخابات التشريعية ستتغير من أحجام ووزن الأحزاب داخل المجلس الوطني.

1. تحديات الإدماج المتعلقة بالجوانب الأمنية

في حالة إدماج حركتي حماس والجهاد الإسلامي في منظمة التحرير ستبرز تحديات لها علاقة بالميليشيات والأجهزة الأمنية للفصائل.حركة حماس تملك أجهزة أمنية في قطاع غزة وكذلك ميليشيات وقوات مسلحة كبيرة العدد ،وكذلك الأمر بالنسبة لحركة الجهاد الإسلامي في القطاع حيث تتوفر على آلاف المقاتلين وقطع السلاح ،وكلا الحركتين لهما عقيدة عسكرية معادية لإسرائيل، وحركة فتح تشرف على الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية ولها عقيدة عسكرية غير معادية لإسرائيل بل يوجد تنسيق امني مع إسرائيل بمقتضى اتفاقية أوسلو.

هذا الوضع لم يكن موجودا في عملية التحول التي شهدتها المنظمة عام 1968 ،حيث لم تكن هناك سلطة سياسية داخل الأراضي المحتلة ولا تنسيق أمني ولا أجهزة وجيوش تمارس عملها بشكل علني. ومع ذلك كان لكل فصيل قواته الخاصة وعلاقاته الخارجية الخاصة ، في تلك المرحلة تم حل إشكال تعدد الميليشيات والجماعات المسلحة من خلال تشكيل (مجلس الكفاح المسلح الفلسطيني) الذي تنضوي داخله كل القوات العسكرية ويخضع المجلس لقيادة مشتركة تمثل كل الجماعات المسلحة. ونرى انه يمكن راهنا وفي إطار منظمة التحرير الجديدة إعادة تشكيل مجلس الكفاح المسلح – أو أي مسمى آخر - وتشكيل قيادة مشتركة مقرها خارج الأراضي المحتلة تشرف على جميع الأجهزة الأمنية والجماعات المسلحة التابعة لفصائل منظمة التحرير،حتى في حالة الانقسام الراهنة يمكنها وضع آلية لتحديد مهام الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة والتنسيق بينها إلى حين إنهاء الانقسام .

خاتمة
بعد توقف المقاومة المسلحة بعد توقيع حماس والجهاد لهدنة مع إسرائيل ،ومع متغيرات المعادلة الشرق أوسطية بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر وانكشاف كثير من أوهام (الربيع العربي) .كل هذا سيضعف من مكانة حركة حماس وقد يدفع أطراف فلسطينية وخصوصا حركة فتح إلى إعادة النظر في تفاهمات المصالحة المتعلقة بإعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، ونعتقد أن حركة حماس ضيعت فرصة تاريخية لدخول منظمة التحرير من موقف القوة عندما كانت المعطيات الداخلية والظروف العربية والإقليمية في صالحها.

مع ذلك إن لم يتم تدارك الأمر بالمصالحة الإستراتيجية على قاعدة إعادة بناء وتفعيل المنظمة لينضوي فيها كل الأحزاب والحركات السياسية، فسيسير النظام السياسي نحو مزيد من التفكك.حركة فتح لن تبقى موحدة وكان المؤتمر السادس بداية التصدع فبعد المؤتمر فقد تنظيم حركة فتح كينونته كحركة تحرر وطني، وحركة حماس ستشهد مزيدا من الانحسار كلما توغلت في السلطة والحكم واستمرت ملتزمة بالتهدئة،وقد تشهد انقسامات داخلية وخصوصا بين تيار وطني وتيار أممي مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين وتيار سينحو نحو التطرف . بطبيعة الحال لن يكون مصير بقية القوى السياسية بالأفضل،وقد نشهد ظهور العديد من التيارات أو الأحزاب بمسميات المستقلين أو أية مسميات أخرى يقودها رجال أعمال ورجال دين ،إلا أن هذه القوى لن تشكل استنهاضا للحالة الوطنية بل ستزيد من التيه ومن فرص تدخل أطراف خارجية.
التخوفات الأكثر مأساوية هي فقدان ما تبقى من الضفة، وقد نشهد قريبا حربا أهلية في قطاع غزة وخصوصا بعد سقوط - أو إسقاط - حكم الإخوان في مصر. إسرائيل لن تُمكِن الفلسطينيين من دولة ذات سيادة في الضفة الغربية،وحتى تبعد الأنظار عما يجري في الضفة وحتى تلهي الفلسطينيين وتُرضي أصدقاءها ممَن لهم تطلعات سلطوية غير قادرين –أو غير مسموح لهم- تحقيقها في الضفة ،فستخلق المناخ المناسب لفتنة وحرب أهلية في القطاع ،كما سبق وهيأت المناخ لـ (الانقلاب) الذي أقدمت عليه حركة حماس في يونيو 2007. حرب أهلية حول مَن يحكم قطاع غزة:حركة فتح أم حركة حماس؟ وقد تشارك جماعات أخرى في هذه الحرب، كما سيكون للعملاء دور مهم في هذه الفتنة. سكوت إسرائيل عن حكم حماس في الضفة ليس نهائيا أو موقفا استراتيجيا وليس عجزا، بل لهدف تكتيكي،وعندما تشعر إسرائيل بأنها حققت هدفها من الانقسام وأن الدور الوظيفي لسلطة حماس في غزة قد انتهى فستعمل على نقل المعركة لقطاع غزة، وهناك غير حركة حماس من تراودهم شهوة حكم غزة ، وبعد سقوط حكم الإخوان في مصر باتت المنطقة مفتوحة على كل الاحتمالات.

Ibrahemibrach1@gmail.com